

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



# مجلة اقتصاديات المال والأعمال

مجلة دورية دولية علمية محكمة

تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العدد السادس / جوان 2018م

P-ISSN:2543-3784

E-ISSN:-2588-2503



*Democratic Popular Republic of Algeria*

*The University Center Abdelhafid Boussouf -Mila-*

*The Institute of Economics, Commerce and Management Science*



# Finance and Business Economies Review

*Specialized International Academic Journal, Published By:  
The institute of Economics Commercial and Management Sciences  
The University Center Abdelhafid boussouf - MILA- ALGERIA*

Sixth ISSUE/june 2018

P-ISSN: 2543-3784

E-ISSN: 2588-2503



# مجلة اقتصاديات المال والأعمال

مجلة علمية دولية محكمة دورية يصدرها معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-

Finance and Business Economies Review

*Specialized International Academic Journal, Published By:*  
*The Institute of Economics Commercial and Management Sciences*  
*The University Center Abdelhafi Boussouf-MILA- ALGERIA*

العدد السادس/ جوان 2018م

شوال 1439هـ

رئيس تحرير مجلة إقتصاديات المال والأعمال  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-الجزائر  
✉ ص.ب رقم RP.26 ميله 43000 الجزائر  
031 57 01 23- (213)24 ☎

WebSite:<http://www.centre-univ-mila.dz/fbej>

E-Mail:[fbej@centre-univ-mila.dz](mailto:fbej@centre-univ-mila.dz)

ASJP:<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/109>

## افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين ، حمدا يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه . و أفضل الصلاة و أتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه إلى يوم الدين ، وأما بعد :

بتيسير من الله عز وجل أكتمل العدد السادس من مجلة "اقتصاديات المال والأعمال" ، وإننا إذ نرفه إليكم أعزتنا في كل مكان من باحثين و طلبة علم ومهتمين لتكثفنا سعادة بالغة مع تجدد هذه الإطلالة المباركة على قرائنا وأحبتنا . إطلالة نرجو فيها من الله أن تكون ذات نفع عميم وأثر طيب على كل من يبحث له عن ضالة في إصداراتنا . إصدارات تواصل من خلالها مجلتكم تقديم أجود ما لديها لخدمتكم ومواكبة تطلعاتكم وآمالكم ، من خلال تشجيع الباحثين والدارسين في شتى مجالات اختصاصها العلمي على تقديم أجود ما جادت به قرائحهم العلمية والفكرية ، والتأكد من إنجازها تبعا لمنهجية إعداد البحوث العلمية وقواعده المألوفة خدمة للعلم وأهله . ولعل أبرز ما سيلاحظه قراءنا على هذا العدد هو الارتفاع المحسوس في عدد المقالات المنشورة من داخل وخارج الوطن ، وهو الأمر الذي يرجع إلى كثافة المقالات المستقبلية من طرف المجلة من داخل وخارج الوطن والتي هي في معظمها قابلة للنشر ، إلا أننا رسونا على نشر ما جاء مضمنا في هذا العدد منها ، مراعاة منا لتنوع المواضيع والتركيز على ما يخدم مجال اختصاص المجلة .

ومع ما تتداوله الأوساط الوطنية حول مآلات الوضع المالي المتأزم الذي تعيشه الجزائر ، وفي خضم إقرار مشروع الميزانية السنوية وما زامنه من وضع حيز التنفيذ لحزمة معتبرة من الإجراءات التشريعية والجبائية والمالية الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتنويع الاقتصاد وفتح مناصب الشغل ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن تدعيم الإيرادات المالية للدولة والسعي للمحافظة على التوازنات الاقتصادية ومواصلة مسار دعم القدرة الشرائية للمواطن ، ومع سعي الجزائر في ظل هذه الأوضاع إلى تأهيل نسيج اقتصادي قوي يعتمد على استثمارات جديدة في مجال الإنتاج، الابتكار وتكنولوجيا العمليات الإنتاجية خاصة في ظل خيار تقليص الاعتماد الحصري على عائدات البترول . وفي ظل ما تشهده الساحة الفكرية الاقتصادية من تجاذبات كبيرة حول مدى نجاعة الإجراءات الحكومية المعلن عنها للتكيف مع الظرف الراهن ، من حيث مدى انعكاسات ذلك على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية .

يأتي العدد السادس من مجلة "اقتصاديات المال والأعمال" ليضع لبنة أخرى من لبنات البحث العلمي في المجال الاقتصادي ، وهو الأمر الذي ما كان ليتحقق لولا تضافر جهود العديد من المخلصين من أساتذة وباحثين وطلبة علم .

ومرة أخرى نجدد دعوتنا لجميع الباحثين للإسهام بأوراقهم البحثية الراقية ، والعمل الدؤوب من أجل ترقية مستوى البحث العلمي والنهوض به تحقيقا لآمال الأمة وطموحها .

**رئيس التحرير:**

د. أبوبكر بوسالم

# مجلة اقتصاديات المال والأعمال

مجلة علمية محكمة دورية يصدرها معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف-ميلة-

مدير المجلة	رئيس التحرير	الرئيس الشرفي للمجلة
د.محمد بوطلاعة مدير معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير	د. أبوبكر بوسالم	أ.د. شمام عبد الوهاب مدير المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف-ميلة
<b>هيئة التحرير:</b>		
د.فواز واضح	أ.هشام مزهود	د. جمال لطرش
د. حراق مصباح	د. عقون شراف	د.سليمان زواري فرحات
<b>الهيئة العلمية:</b>		
د.عطاء الله بن طيرش جامعة غرداية-الجزائر -	أ.د. شمام عبد الوهاب المركز الجامعي ميلة-الجزائر -	
د.شرف عقون المركز الجامعي ميلة-الجزائر -	أ.د.وسيلة العشعاشي جامعة تلمسان -الجزائر -	
د. واضح فواز المركز الجامعي ميلة-الجزائر -	أ.د.جوزيف فالزون جامعة مالطا-مالطا -	
د. يزيد تفرات جامعة أم البواقي-الجزائر -	أ.د.فرانك بوزينة جامعة مالطا-مالطا -	
د.مصباح حراق المركز الجامعي ميلة-الجزائر -	أ.د. شاهر عبيد جامعة القدس المفتوحة	
د.محمود بولصباح المركز الجامعي ميلة-الجزائر	أ.د. ثائر أحمد سعدون السمان جامعة الموصل	
د. سليمان زواري فرحات المركز الجامعي ميلة -الجزائر -	أ.د. كاملي ياما هاجيم - الجامعة اليابانية	
د.مجدوب بحوصي جامعة بشار-الجزائر -	أ.د. اسلام ابراهيم عبد الباري-جامعة اسكندرية	
د. فاتح مجاهدي -جامعة الشلف-الجزائر -	أ.د. قدري الشكري جامعة عجلون -الأردن	
د. جبار بوكثير -جامعة أم البواقي-الجزائر -	أ.د. عدالة العجال جامعة طيبة -السعودية	
د.أحمد نصير -جامعة حمه لخضر الوادي-الجزائر -	أ.د. فاطمة دوغرل جامعة مرمرة -تركيا	
د. مراد صاولي جامعة قالمة -الجزائر -	أ.د. ايسيت تانسل جامعة مرمرة -تركيا	
د.مصطفى طويطي جامعة غرداية-الجزائر -	أ.د. اميرة الحداد معهد التنمية -ألمانيا	
د. أحمد بن مويزة-جامعة الأغواط-الجزائر	أ.د. محمد بن بوزيان جامعة تلمسان -الجزائر -	
د. مصطفى بورنان -جامعة الأغواط-الجزائر -	أ.د. سليمان بلعور جامعة غرداية-الجزائر -	
د. فرح إلياس الهناني المركز الجامعي ميلة -الجزائر -	أ.د. زكريا مطلق الدوري جامعة الإسراء -الأردن -	
د. زين يونس -جامعة حمه لخضر الوادي-الجزائر -	أ.د.عبد الوهاب بلمهدي جامعة سطيف -الجزائر	
د. إلياس شاهد-جامعة حمه لخضر الوادي -الجزائر -	أ.د. الوليد صالح عبد العزيز جامعة بني سويف-مصر	
د. سامية إبراهيم جامعة ام البواقي - الجزائر	أ.د. نشأت إدوارد ناشد معهد العبور العالي - مصر	
د. مزيان تاج جامعة عين تموشنت - الجزائر	أ.د. مجيد عبد الحسين هاتف - جامعة القادسية	
د. حملاوي حميد جامعة قالمة - الجزائر	أ.د. زبير عياش -جامعة أم البواقي-الجزائر -	

## قواعد النشر في المجلة

يطلب من السادة الباحثين الذين يرغبون في نشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة إعطاء العناية الكاملة للنقاط أدناه، وعدم إرسال بحوثهم إلا إذا تم توفر جميع الشروط في بحوثهم.

1- أن يتناول البحث موضوعا من المواضيع الاقتصادية الوصفية أو التحليلية التي تشغل الفكر الاقتصادي وتطوراته خاصة في الجزائر والشمال الإفريقي إضافة إلى التطورات الاقتصادية العربية والدولية.

2- المجلة مفتوحة لنشر البحوث الاقتصادية لكافة الأساتذة والباحثين من الجزائر ومن خارجها شريطة أن يتعهد الباحث بأن لا يكون البحث منشورا من قبل و أن لا يكون قدّم للنشر في مجلة أخرى، وأن يتحمل تبعات الإخلال بقواعد وأخلاقيات البحث العلمي، من خلال الإمضاء على إقرار خاص مضمي من طرف الباحث أو الباحثين.

3- أن لا يتجاوز البحث 25 صفحة عادية (A4) مكتوبة بالوارد وبخط Traditinal Arabic بحجم 14 بالنسبة للنص و بحجم 12 بالنسبة للأرقام في عرض النص وبالأبعاد التالية بالسنتيمتر: علوي 2.5:H، سفلي 2.5:B، يمين 3.5:D، يسار 1.5:G. النص الفرنسي أو الانجليزي يكون بخط T.NEW ROMAIN بحجم 12 والهوامش بحجم 10.

4- أن ترسل البحوث عن طريق الإيميل: [fbej\\_mila@yahoo.com](mailto:fbej_mila@yahoo.com) وعلى المنصة الإلكترونية للمجلات الوطنية بإسم مجلة إقتصاد المال والأعمال.

5- أن يقدم البحث وفق الأصول العلمية المتعارف عليها ويراعي في ذلك خاصة:

- التقديم للبحث بتحديد أهدافه ومنهجيته، والعمل على تنسيق مختلف عناصره.

- التوثيق الكامل للمراجع والجداول والرسومات البيانية.

- أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

- أن يشار إلى الهوامش في نهاية البحث وليس أسفل الصفحة (حجم 12 بالنسبة للعربية وحجم 10 بالنسبة للاتينية)، كما

ترقم الجداول والرسومات بأرقام متتالية، كما يستحسن إدراجها في نهاية البحث وقبل المراجع عندما يكون عددها كبيرا، وأن

يتم ترتيب بنود البحث على النحو التدرجي: المحور، أولا، ثانيا، 1، 2، أ، ب، - - \*\*

6- أن يكون نص الورقة البحثية خاليا من أي خطأ لغوي أو مطبعي، وأن يكون قد تم إمراره على المدقق اللغوي والنحوي.

7- تنشر المواضيع باللغة العربية أساسا، مع إرفاق ملخص باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وعندما يكون الموضوع بالفرنسية أو

الإنجليزية يرفق بملخص باللغة العربية (الملخص لا يتجاوز 150 كلمة) مع إظهار العنوان ضمن الملخص.

8- تخضع البحوث للتحكيم العلمي من طرف باحثين من جامعات ومراكز بحث جزائرية وأجنبية.

9- في حالة طلب تعديل في البحث على الباحث أن يعيد البحث المعدل في فترة لا تتجاوز 15 يوما.

10- على الباحث تحمل تبعات عدم احترام قواعد وأخلاقيات البحث العلمي.

11- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، وإعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة.

12- النتائج والاقتراحات والآراء التي يعبر عنها الباحثين لا تلزم سوى أصحابها.

13- تحتفظ المجلة بحقوقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الجمل لتتلاءم مع أسلوبها في النشر.

14- أي بحث لا يلتزم بالشروط والمواصفات المطلوبة كلها لا يؤخذ بعين الاعتبار، ولا يعتبر مستلما.

15- في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولا في ترتيب الأسماء في حالة تساوي الدرجات العلمية،

والأعلى درجة في حالة اختلاف الدرجات العلمية.

16- على الباحث أن يعرف بنفسه ونشاطاته العلمية في أول ورقة من البحث.

## المحتويات

12-01	د.بن عامر عبد الكريم د. مزيان التاج	تطبيق منهجية المقارنة متعددة المعايير EVAMIX لقياس مستوى جودة الخدمات في المؤسسة الصحية دراسة حالة مستشفى أحمد مدغري عين تموشنت.
29-13	سعاى رشيدة أ.د.دربال عبد القادر	الأورو وسياسة سعر الصرف في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر باستعمال منحنى الانحدار الذاتي للفترة 2000-2015.
47-30	د.جلولي نسيمه د.عبدلي لطيفه	محددات النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دراسة تجريبية خلال الفترة 2001-2015)
73-48	د.محمد بولصنام ط.عماد تشانتشان	مستوى جودة التعليم العالي من وجهة نظر طلبة جامعة يحي فارس المدية (الجزائر).
90-74	د مهند احمد عثمان يوسف	نظم المعلومات التسويقية وأثرها على تطوير خدمات البنوك -بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي-
104-91	د.عبد القادر بلخضر أ. آدم رحمون أ.سعد مقص	الخيارات الإستراتيجية للخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق التنمية المستدامة
133-105	د. رشيدة الخير د. عبد العزيز وصفي	إشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب بن واقع التمويل البنكي التقليدي وآفاق التمويل البنكي التشاركي
156-134	د.لمى فارس سعود القاضي د.نوفان حامد العليمات	أثر رأس المال الفكري على الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية -دراسة تطبيقية-
174-157	د.بلعاش مياده د. بركات سارة	حوكمة المياه والإدارة المتكاملة للموارد المائية -دراسة التجربة الفرنسية-
191-175	د.جقريف علي د.جقريف زهرة د. حلوز فاطمة	أثر تبني إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسات الإعلامية الجزائرية
208-192	أ.عمار سلمي د.بارك نعيمة	الأداء البيئي كمدخل حديث لاكتساب مزايا تنافسية للمؤسسات الصناعية -شركة نوكيا نموذجاً-
223-209	د.عبد الفتاح داودي	الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية
237-224	ط.د.عبود ميلود د.تبقاوي العربي	الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي 15-247 المفهوم، المبادئ والأحكام التشريعية الخاصة بها

248-238	د. شليحي الطاهر أ. علي عزالدين	المزيج التسويقي السياحي في ظل تكنولوجيا الانترنت
268-249	العشي وليد صديقي أحمد	تجربة التسيير الكمي في الجزائر
278-269	د. بن علي أمينة د. عبد الجليل مقدم أ.شناق سميحة	تحليل استراتيجيات التسويق الموجه للنساء باستعمال SWOT حالة مؤسسة فيوس (venus)
288-279	أ.وعواع صلاح الدين	تصنيف النماذج المفسرة للضغوط المهنية
304-289	أ. توينار رمضان د. حساني حسين	دراسة تحليلية لواقع توزيع الخدمات التأمينية في الجزائر
317-305	د.أمال شوتري د.نجوى عبد الصمد	قراءة في علاقة المناطق الصناعية بالتكوين المهني في الجزائر
330-318	ط.د.حميدة مروة د.بن قدور بن علي	قياس العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر
347-331	أ. بوخروبة الغالي د. دواح بلقاسم	مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي حالة شركات التأمينات
360-348	د. سفيان بوقطاية أ. عبد الوهاب بن الزاير د.مبارك بن الزاير	أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري - التدعيات والحلول -
371-361	أ.سمية بوران أ.د. شليل عبد اللطيف	تنمية الأصول الذكية والاندماج في اقتصاد المعرفة
394-372	د. بسام سمير الرميدي	تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب -إستراتيجية مقترحة للتحسين -
407-395	د.سالمي محمد دينوري أ.علاق فاطمة	دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها
416-408	د. عبيدي سناء	التعبير العيادي للصدمة النفسية وإجهاد ما بعد الصدمة دراسة نظرية تحليلية للنشاط النفسي للمورد البشري في منظمات الأعمال
426-417	ط.د. دراغو فاطمة أ.د. مزيان محمد	الإجهاد المهني لدى أساتذة التعليم العالي . ( دراسة ميدانية على عينة من أساتذة المركز الجامعي " أحمد زبانة " بغيلزان )
440-427	ط.د. مركان محمد البشير أ.د.بوخاري عبد الحميد د.عادل رضوان	القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة تيسميسيلت -



462-441	أ. بوريش أحمد د. تشوار خير الدين أ. يوسف رحمانى	مساهمة الذكاء الإقتصادي في تحسين تسيير خدمات منظمات المعرفة
491-463	د. دوفي قرمية	طرق وإجراءات خصوصية البنوك والآثار الناجمة عنها - دراسة تجرية فرنسا، مصر والجزائر -
507-492	بلقايد محمد جواد د. سعيداني محمد	إشكال المسؤولية الاجتماعية الممارسة على المورد البشري في الشركات 52 (دراسة حالة ثلاثة شركات عربية)
527-508	د. كنيذة زليخة د. بوقوموم محمد	الاندماج في اقتصاد المعرفة: بين المتطلبات ومؤشرات القياس
542-528	د. كمال بورزق د. نورة نميش د. نغموش محمد الطاهر	الاحتراق الوظيفي لدى مربى ذوي الاحتياجات الخاصة - دراسة ميدانية بالمؤسسات المختصة بالاغواط والجلفة -
555-543	د. بوزنورة أسماء هاجر يحيواوي	الآثار النفسية السلبية للأزمات الاقتصادية على الموارد البشرية الموظفة - دراسة حالة عينة من البحر الأبيض المتوسط -
570-556	ط.د. أم كلثوم جماعي	تسويق المنتجات التقليدية والحرفية في ظل حماية الملكية الفكرية
591-571	ط.د. مومني سارة د. طافر زهير	قوة المكافأة المعنوية في تنمية روح الإبداع لدى الأفراد - دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري بشار -
606-592	د. عبد الحكيم بن سالم د. الياس سليمانى د. سعاد دولي	اثر أساليب التمييز التنظيمي على الأداء السياقي - دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان - الاجتماعي لغير الأجراء - casnos - فرع بشار
618-607	بدوي سامية د. بن الدين أمحمد	دور الحكامة في تحسين جودة وأداء مؤسسات التعليم العالي - دراسة مقارنة لنتائج التقييم الذاتي لميدان الحكامة بين المركز الجامعي مرسلبي عبد الله بتيبازة والمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة -
629-619	ط.د. رجيل أسماء	تأثير التحول الوبائي على زيادة التكاليف الصحية في الجزائر -دراسة حالة ولاية الجزائر العاصمة-
18-01	ZIGHEM Hafida MATMAR Dalila	<i>Les investisseurs institutionnels : des intermédiaires très dynamiques sur les marchés financiers.</i>
28-19	BENDJIMA Meriem Pr. BOUDI ABDELKADER	<i>Organizational Education &amp; its Role in The Development of Human Efficiency</i>
44-29	Rofia ABADA Fatih BOUTELDJA	<i>Un Cluster pour la métropole Constantine</i>

## محددات النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دراسة تجريبية خلال الفترة 2001-2015)

د. عبدلي لطيفة

جامعة سعيدة؛ الجزائر  
abdelli.latifaa@gmail.com

د. جلولي نسيمة

جامعة مستغانم؛ الجزائر  
dje\_nassima@yahoo.fr

*Received: Avril 2018*

*Accepted: Mai 2018*

*Published: Juin 2018*

ملخص : نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تساهم في استدامة النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، من خلال دراسة تجريبية على الفترة 2001-2015 ، وباستخدام تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل) ، وبعتماد على تقديرات PCSE، كشفت نتائج دراستنا إلى أن من أهم محددات النمو الاقتصادي بالمنطقة هو الإنفاق الحكومي والصادرات اللذان تبين أن لهما تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا وحجم هذا التأثير يفوق باقي المحددات، كما اتضح من النتائج أيضا أن كل من الاستثمار المحلي، القوى العاملة، السياحة والتطور المالي يساهمون إيجابيا على النمو الاقتصادي، لكن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي؛ بيانات البانل؛ تقديرات PCSE؛ دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

**Abstract:** : This study analyzes the determinants of economic growth in the Middle East and North Africa (MENA) using panel data analysis, taking annual data covering the period 2001-2015, our empirical results based on panel corrected standard errors (PCSE estimator) showed that the government finale consumption expenditure and exports are the key determinants of economic growth in the investigated countries. Furthermore, the estimated growth regression indicates that domestic investment, labor force, tourism and financial development significantly contribute to the MENA's growth. However, the results revealed that the foreign direct investment negatively impacted growth and cannot boost the economic growth of examined countries

**Key words:** economic growth; panel data; PCSE estimator; Middle East and North Africa

## مقدمة:

تسعى الدول خاصة الدول المتقدمة إلى تحقيق تقدما في مجال التنمية المستدامة من خلال سعيها إلى تجسيد أهداف التنمية المستدامة، ومفهوم التنمية المستدامة حسب الباحثين يرتبط بعدة جوانب، انطلاقا من الجانب الاقتصادي، ثم الجانب الاجتماعي، والجانب البيئي، بالإضافة إلى جوانب أخرى كالحوكمة والجانب الأمني.. الخ. والتنمية المستدامة هي نموذج شامل حيث عرفتها الأمم المتحدة " بالتنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة عن تلبية احتياجاتها الخاصة"، ويضع هذا التعريف في الحسبان الاعتبارات البيئية، الاجتماعية و الاقتصادية. كما تتمثل أولويات التنمية المستدامة في: 1/ تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، 2/ محاربة الفقر والبطالة، 3/ مجتمع آمن يتمتع فيه الجميع بالمساواة والعدالة، 4/ توفير خدمات البنية التحتية، 5/ حماية البيئة والإدارة المستدامة للأراضي. ودول شمال إفريقيا والشرق الأوسط على غرار باقي الدول تسعى هي كذلك إلى التحسن في مجالات التنمية المستدامة، لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في العوامل التي من شأنها أن تزيد من النمو الاقتصادي بالمنطقة، حيث يقيس النمو الاقتصادي الجانب الاقتصادي الذي يعد المحرك الأساسي للجوانب الأخرى الخاصة بالتنمية المستدامة، فحسب **Kuznets(1955)**<sup>1</sup> الذي شرح لنا العلاقة ما بين الجانب الاقتصادي (النمو الاقتصادي) والجانب الاجتماعي (عدم المساواة في الدخل)، فإن توزيع الدخل يكون غير متساوي في المراحل المبكرة من نمو، لكن هذا التوزيع لا يلبث إلا أن يتحرك نحو المساواة في نهاية المطاف مع استمرار النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن هذه العلاقة تأخذ شكل معكوس U!

وكما يساهم النمو الاقتصادي المستدام في العدالة الاجتماعية في نظر **Kuznets(1955)**، فإنه يساهم كذلك في تحسين النوعية البيئية في نظر **Grossman and Krueger(1991)**<sup>2</sup>، الذي افترض هو الآخر أن العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي تكون كذلك على شكل معكوس U ، وأطلق علي هذه العلاقة في الأدبيات الاقتصادية بمنحى **Kuznets** البيئي، وأهمية النمو الاقتصادي المستدام كانت محل اهتمام العديد من الباحثين اعتقادا منهم أنه يعد المحور الأساسي للتنمية المستدامة، ولذلك جاءت إشكالية دراستنا كالتالي:

ماهي العوامل التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط؟

فرضيات الدراسة: انطلاقا أثناء إعدادنا لهذا البحث من الفرضيات التالية:

- من أهم محددات النمو الاقتصادي بدول شرق الأوسط وشمال إفريقيا هو الصادرات، باعتبار أن أغلبية الدول بالمنطقة تعتمد على ثرواتها الطبيعية كالنفط والغاز.
- قد يكون للإنفاق الحكومي والاستثمار المحلي أهمية بالغة في النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا يزال يعد عقدة المنطقة بالنظر إلى مفهومه الاستعماري.

<sup>1</sup> Inverted U-Shaped relationship

- السياحة كذلك تعد من العوامل التي قد يكون لها تأثير إيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي بالمنطقة. أهمية وأهداف البحث:

تهتم هذه الدراسة بتحليل العوامل التي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي لدى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باعتبار أن النمو الاقتصادي يعد من أهم محددات التنمية المستدامة من جهة، والنمو الاقتصادي المستدام يساهم في تحقيق باقي محددات التنمية المستدامة من جهة أخرى، لذلك تحاول هذه الدراسة إيجاد تلك القنوات التي تزيد من النمو أو تلك التي تحد من النمو بالدول قيد الدراسة، كما تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على مختلف الدراسات التجريبية السابقة التي بحثت في مختلف نماذج النمو الاقتصادي، واستخلصت لنا أهم محددات النمو الاقتصادي بمختلف الدول.

منهجية البحث:

اعتمادنا في تحرير هذه الورقة على منهجية **IMRAD** من خلال عرضنا الأدبيات الاقتصادية، ثم منهجية القياس، ثم النتائج ومناقشة النتائج وأخيرا الخاتمة وأهم النتائج، وبالتالي فإن هيكل الورقة سيكون كما يلي: أولاً: الدراسات السابقة، ثانياً: منهجية القياس، ثالثاً: العينة والمتغيرات، رابعاً: النتائج، خامساً: مناقشة النتائج، وتم اختيار هذه المنهجية لأنها تتناسب وطبيعة الإشكالية، حيث تسهل علينا معالجة تلك الإشكاليات التي تعتمد في الإجابة عليها على القياس الاقتصادي من خلال مراجعة مختلف الدراسات التجريبية السابقة وتلخيص أو التعرف على مختلف المتغيرات وطرق قياسها، ومن إيجابيات هذه الطريقة كذلك هو شرح المنهجية القياسية المعتمدة في الدراسات مع الإشارة إلى سبب اختيار هذه المنهجية عن باقي المنهجيات في القياس الاقتصادي، بالإضافة إلى مناقشة نتائجنا ومقارنتها مع النتائج المتحصل عليها من الدراسات السابقة.

أولاً: الدراسات السابقة:

#### 1. التطور المالي:

القطاع المالي في نظر العديد من الباحثين يساهم بطريقة أو بأخرى في زيادة النمو الاقتصادي لدى الدول، فحسب **Levine(1997)**<sup>3</sup> فإن النظام المالي له خمس وظائف في الاقتصاد وهي تسهيل الحد من المخاطر، تحصيل المعلومات حول الاستثمار وتخصيص الموارد، يعمل على مراقبة المشاريع الممولة (مراقبة المؤسسات)، تعبئة المدخرات، وتسهيل التبادل، كل هذه الوظائف تسهل الاستثمار والذي يحفز بدوره النمو الاقتصادي، وبالعكس، هناك دراسات أشارت إلى أن التطور المالي ليس له أهمية في ترقية النمو الاقتصادي. ومن بين الدراسات التي بحثت في هذه الإشكالية، نرد دراسة **Hassan et al.(2011)**<sup>4</sup> التي درس فيها 168 دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة 1980-2007، أين أظهرت نتائج متجهة الانحدار الذاتي وسببية **Granger** على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أن التطور المالي يساهم في النمو الاقتصادي لدى الدول النامية عكس الدول المتقدمة، إفريقيا وخلال الفترة 1965-2008 استخدم **Menyah et al.(2014)**<sup>5</sup> سببية **Granger**، وأشارت النتائج أن التطور المالي لا يسبب النمو الاقتصادي إلا في حالة البنين،

سيراليون، وجنوب إفريقيا ، أما في حالة زمبيا فتبين أن هناك علاقة في اتجاه متبادل ما بينهما ، ولا يوجد تأثير معنوي للتطور المالي على النمو الاقتصادي بـ15 دولة الباقية ، وفي دراسة أخرى من إعداد **Durusu-Ciftci et al.(2016)**<sup>6</sup> استخدم فيها منهجية **ARDL**<sup>i</sup> على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لـ40 دولة وخلال الفترة 1989-2011، واتضح من النتائج أن التطور المالي يؤثر إيجابيا وعلى المدى الطويل على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة.

أما الدراسات التي ركزت على دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، نجد دراسة **Ghali(1999)**<sup>7</sup> على تونس خلال الفترة 1963-1993، فباستخدام التكامل المشترك لـ **Johansen** وسببية **Granger** ، كشفت النتائج على أن التطور المالي قد يكون محرك النمو الاقتصادي ، ونذكر دراسة **Abu-Bader et al.(2008)**<sup>8</sup> على ست دول من دول **MENA** ، فباستخدام متجه الانحدار الذاتي (مقاربة **Toda & Yamamoto**) أكدت النتائج أن التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي بخمس دول من أصل ستة دول، وأشارت دراسة **Kar(2011)**<sup>9</sup> خلال الفترة 1980-2007 ، التي استخدمت ست مؤشرات تقيس التطور المالي، حيث أشارت نتائج سببية **Granger** إلى أنه لا يوجد أي من المؤشرات المعتمدة في الدراسة تسبب النمو الاقتصادي في كل من الجزائر، مصر، إيران، وسودان، بالإضافة إلا أنه يوجد مؤشر واحد فقط يسبب النمو الاقتصادي في كل من البحرين، الأردن وتونس، أما باقي الدول ، فتبين أن هناك أكثر من مؤشر واحد يسبب النمو الاقتصادي بها، بينما أوضحت دراسة **Sassi et al.(2013)**<sup>10</sup> خلال الفترة 1960-2009 ، وبالاعتماد على تقديرات طريقة العزوم المعممة **GMM**<sup>ii</sup>، أن للتطور المالي تأثير سلبي مباشر على النمو الاقتصادي بدول **MENA** ، ولا يمكن للدول قيد الدراسة أن تستفيد من التطور المالي إلا إذا حققت مستوى متقدم من التطور في تكنولوجيا المعلومات **ICT**<sup>iii</sup> ، وأكد **Ben-Jedidia et al.(2014)**<sup>11</sup> أن التطور المالي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال دراسته حالة تونس واستخدامه منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ، وبالاعتماد على دراسة **Samargandi et al.(2014)**<sup>12</sup> نفس المنهجية على بيانات الفترة 1968-2010، واستنتج أن النمو الاقتصادي بالسعودية يتأثر إيجابيا بالتطور المالي بالقطاعات خارج المحروقات عكس قطاع المحروقات ، في حين توصل **Omri et al.(2015)**<sup>13</sup> من خلال استخدامه المعادلات الآنية خلال الفترة 1990-2011 إلى أن للتطور المالي تأثير إيجابي بـ06 دول من أصل 12 دولة من دول **MENA** وهي الجزائر، مصر، إيران، الأردن، المغرب وتونس، وكشفت نتائج

<sup>i</sup> Autoregressive Distributed Lag

<sup>ii</sup> Generalized Method of Moments

<sup>iii</sup> Information and Communications Technology

مقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG<sup>i</sup> بدراسة [Kenza et al.\(2016\)](#)<sup>14</sup> خلال الفترة 1980-2012، أن الوساطة المالية لها تأثير سالب في الأجل القصير والطويل على اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبدراسة أخرى أعدها [Boukhatem et al.\(2017\)](#)<sup>15</sup> خلال الفترة 2000-2014 وبالاعتماد على تقديرات طريقة المربعات الصغرى المعدلة FMOLS<sup>ii</sup>، كشفت النتائج أن التأثير الإيجابي للبنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي مرتبط بالتنوع المؤسسية الجيدة.

## 2. السياحة:

القطاع السياحي يُعول عليه من طرف العديد من الدول كأحد مصادر النمو الاقتصادي، خاصة تلك الدول التي لا تتميز بشرواتها الطبيعية، أو تلك التي حافظت على أصالة تاريخها من عمران أو آثار حضاراتها، لكن الدراسات التجريبية باختلاف فترات ونماذجها القياسية بالإضافة إلى عيناتها اختلفت في نتائجها بخصوص دور السياحة في النمو الاقتصادي، بداية بدراسة [Balaguer et al.\(2002\)](#)<sup>16</sup> على حالة اسبانيا خلال الفترة 1975-1997، فباستعمال منهجية [Johansen](#) للتكامل المشترك و سببية [Granger](#)، أوضحت النتائج النمو الاقتصادي باسبانيا يستفيد إيجابيا من السياحة الدولية، لكن بسنغفورة توصل [Lee\(2012\)](#)<sup>17</sup> من خلال استعمال منهجية [ARDL](#) أثناء الفترة 1980-2007 أن السياحة ليس لها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، لكن لها تأثير غير مباشر من خلال الواردات، وباستعمال نفس المنهجية خلال الفترة 1972-2011 توصل [Jalil et al.\(2013\)](#)<sup>18</sup> أن بباكستان السياحة الدولية تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، نفس الشيء بماليزيا، توصل [Tang et al.\(2015\)](#)<sup>19</sup> باعتماده على نتائج منهجية [Johansen](#) للتكامل المشترك و متجه نموذج تصحيح الخطأ [VECM](#)<sup>iii</sup> أن النمو الاقتصادي بماليزيا يتأثر إيجابيا بالسياحة .

بخصوص دراسات شمال إفريقيا و الشرق الأوسط نرد دراسة [Orturk et al.\(2009\)](#)<sup>20</sup> على تركيا خلال الفترة 1987-2007، فباستخدام كلا من [VECM](#) ومنهجية [ARDL](#)، استنتجوا أنه لا توجد علاقة تكامل المشترك ما بين السياحة والنمو الاقتصادي بتركيا، وأكد [Katircioglu\(2009\)](#)<sup>21</sup> ذلك من خلال استخدامه نفس المنهجيتين على الفترة 1960-2006. كذلك درس [Bouzahzah et al\(2013\)](#)<sup>22</sup> حالة تونس والمغرب خلال الفترة 1980-2010 وباستخدام منهجية [Johansen](#) للتكامل المشترك و سببية [Granger](#)، كشفت نتائج دراستهم أنه توجد علاقة على المدى القصير في اتجاه واحد تتجه من السياحة إلى النمو الاقتصادي، وبالتالي ووفق استنتاجاتهم أن السياحة لا

<sup>i</sup> Pooled Mean Group

<sup>ii</sup> Fully modified least squares

<sup>iii</sup> Vector error correction model

تعتبر كمحرك للنمو الاقتصادي على المدى الطويل بالدول محل الدراسة، لكن توصل **Al-Mulali et al.(2013)**<sup>23</sup> إلى وجود علاقة تكامل مشترك ما بين النمو الاقتصادي والسياحة، وأن السياحة تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، كما أكد سببية السياحة نحو النمو الاقتصادي بدول شرق الأوسط خلال الفترة 1985-2012 و ذلك باعتماد منهجية التكامل المشترك لـ **Pedroni**، تقديرات المربعات الصغرى الديناميكية **DOLS**<sup>أ</sup>، بالإضافة إلى سببية **Granger**، وأكد **Tang et.al(2014)**<sup>24</sup> من خلال دراسته 24 دولة من منطقة **MENA** واستخدامه كل من منهجية السلاسل الزمنية المقطعية والساكنة على الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009 أن السياحة تقود إيجابيا النمو الاقتصادي بالمنطقة.

### 3. الانفتاح التجاري:

لطالما حاولت نظريات التجارة الخارجية توضيح مكاسب الدول الناتجة عن التبادل التجاري ما بينها من خلال التخصص في الإنتاج والانفتاح التجاري، و تسلسلت الدراسات التطبيقية منذ ذلك الحين إلى اختبار ما إذا كان فعلا الانفتاح التجاري يعود بالنفع على الدول أم لا، واختلفت أوجه النظر باختلاف حالات الدول والفترات بالإضافة إلى نماذج القياس، ومن بين الدراسات التي اطلعنا عليها بخصوص هذه الفرضية نجد دراسة **Fosu(1990)**<sup>25</sup> على الدول الإفريقية الأقل تطورا خلال الفترة 1960-1980، حيث كشفت نتاج الانحدار المجمع أن الصادرات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بهذه الدول، كما أوضحت نتائج دراسة **Awekuse(2005)**<sup>26</sup> على كوريا خلال الفترة 1963-2001، أنه توجد علاقة في اتجاه متبادل ما بين الصادرات والنمو الاقتصادي بناء على نموذج **VECM** و سببية **Granger**، وأكد **Awokuse(2007)**<sup>27</sup> أن الانفتاح التجاري يحفز النمو الاقتصادي من خلال دراسته كل من بلغاريا، جمهورية التشيك وبولندا بناء على منهجية **Johansen** للتكامل المشترك و سببية **Granger**، بينما لم يجد **Pistori et al.(2012)**<sup>28</sup> دلائل قوية حول فرضية الصادرات تقود النمو الاقتصادي بإيطاليا بناء على نفس المنهجية، في حين أكد **Shabaz et al.(2011)**<sup>29</sup> من خلال اعتمادهم على منهجية **ARDL** خلال الفترة 1990-2008 أن الصادرات ترتبط إيجابيا بالنمو الاقتصادي بباكستان، و بناء على نفس المنهجية أشارت نتائج **Hye et al.(2013)**<sup>30</sup> على ست دول آسيوية أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي بكل الدول قيد الدراسة عدا باكستان، وكرواتيا استخدم **Drisaki et al.(2014)**<sup>31</sup> نفس المنهجية خلال الفترة 1994-2012، وكشفت نتائج دراساتهم وجود علاقة سببية في اتجاه متبادل على المدى القصير والبعيد ما بين الصادرات والنمو الاقتصادي، أما **Were(2015)**<sup>32</sup> توصل إلى أن تأثير الانفتاح التجاري يختلف باختلاف مستوى التطور، حيث استخدم تحليل الانحدار على بيانات مقطعية خلال الفترة 1991-2011 (متوسط الفترة)، وكشفت نتائج دراسته أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة، والدول النامية، لكن هذا التأثير الايجابي غير معنوي بالدول الأقل تطورا، أما بأفريقيا (جنوب

<sup>أ</sup> Dynamic least squares

الصحراء)، توصل **Zahonogo (2016)**<sup>33</sup> إلى أن العلاقة ما بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية وتأخذ شكل معكوس **U** بناء على نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة خلال الفترة 1980-2012، بينما أوضحت نتائج تقديرات المربعات الصغرى المعدلة والدينامكية أن تأثير الصادرات إيجابي على النمو الاقتصادي بالمنطقة بناء على دراسة أخرى من إعداد **Ee(2016)**<sup>34</sup> خلال الفترة 1985-2014. أما الدراسات التي اهتمت بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط نرد دراسة **Husein(2010)**<sup>35</sup> على 08 دول، وبناء على نموذج **VECM** وسببية **Granger** اتضح أن الصادرات تؤدي إلى النمو لاقصادي بكافة دول قيد الدراسة عدا السودان، ودرس **Karam et al.(2015)**<sup>36</sup> 21 دولة خلال الفترة 1960-2011، وأشارت تقديرات **GMM** إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي بالمنطقة، وأكدت تقديرات **GLS**<sup>1</sup> ذلك بدراسة **Hozouri (2017)**<sup>37</sup> على 17 دولة.

#### 4. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

يعد في بعض الدراسات من أهم محددات النمو الاقتصادي، بل و حتى يوجد من يعتبره بأنه يمكن أن يحل محل التجارة الخارجية، لأن البلد المضيف يمكن أن يستفيد منه من عدة زوايا، كنقل التكنولوجيات، والمعارف الإدارية والتسويقية، بالإضافة إلى إمكانية هذا النوع من الاستثمار الدولي في ترقية صادرات البلد المضيف، كما توجد بعض الدراسات التي أجمعت على الآثار السلبية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر كتمير الصناعات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يصعب أن تنافس منتجات هذه الأخيرة المنتجات الأجنبية التي يعتمد في صناعتها على تكنولوجيات متطورة، والدراسات التي بحثت في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي هي عديدة ومتعددة، فبماليزيا وباستخدام المعادلات الآنية مع تقديرات طريقة العزوم المعممة **GMM** على فترة زمنية تمتد من 1970 إلى 2007، استنتج **Anwar et al.(2011)**<sup>38</sup> أن الزيادة في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي بماليزيا، و في دراسة أخرى أعدها **Saqib et al.(2013)**<sup>39</sup> على باكستان خلال الفترة 1981-2010، استخلص فيها أن النمو الاقتصادي بباكستان يتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر. بخصوص كرواتيا، اختبر **Dristaki et al.(2014)**<sup>40</sup> العلاقة السببية الدينامكية خلال الفترة 1994-2012، وكشفت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل. وبالذول الإفريقية وخلال الفترة 1980-2009، استخدم **Gui-Diby(2014)**<sup>41</sup> تقديرات **GMM** على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، توصل الباحث إلى أن تأثير **FDI** كان سلبيا أثناء الفترة 1980 حتى 1994، وإيجابي أثناء الفترة 1995-2009. أما بسلوفاكيا وخلال الفترة 2001-2010، استخدم **Szkorupova(2014)**<sup>42</sup> متجه تصحيح الخطأ **VECM** وتوصل إلى أن لـ **FDI** تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> Generalized least squares



ويتونس وباستخدام منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1970-2008 من طرف Beloumi(2014)<sup>43</sup>، أوضحت نتائج Granger أن FDI لا يسبب معنويا النمو الاقتصادي في المدى القصير بتونس، وبدراسة Abdouli et al.(2016)<sup>44</sup> على دول MENA (17 دولة)، وباستخدام متجه الانحدار الذاتي لكل دولة على حدا، ثم كافة الدول مجتمعة خلال الفترة 1990-2012، استنتجوا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على كل اقتصاد الدول قيد الدراسة عدا لبنان، تركيا، واليمن، كما أوضحت النتائج الخاصة بمجموع الدول أن له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي. كذلك توصل Roy et al(2016)<sup>45</sup> إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم إيجابيا في اقتصاديات المنطقة من خلال دراسته 18 دولة واستعماله تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية أثناء الفترة 2006-2012. في حين توصل Gammoudi et al.(2016)<sup>46</sup> من خلال تحليله للمنطقة اعتمادا على تقديرات طريقة العزوم المعممة خلال الفترة 1985-2009، أن فقط دول مجلس التعاون الخليجي من بين باقي دول MENA من تستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وارجع سبب عدم استفادة باقي الدول من هذا النوع من الاستثمار إلى ضعف الإطار المؤسستي بها كسياسة الانفتاح المالي.

ثانيا : منهجية القياس

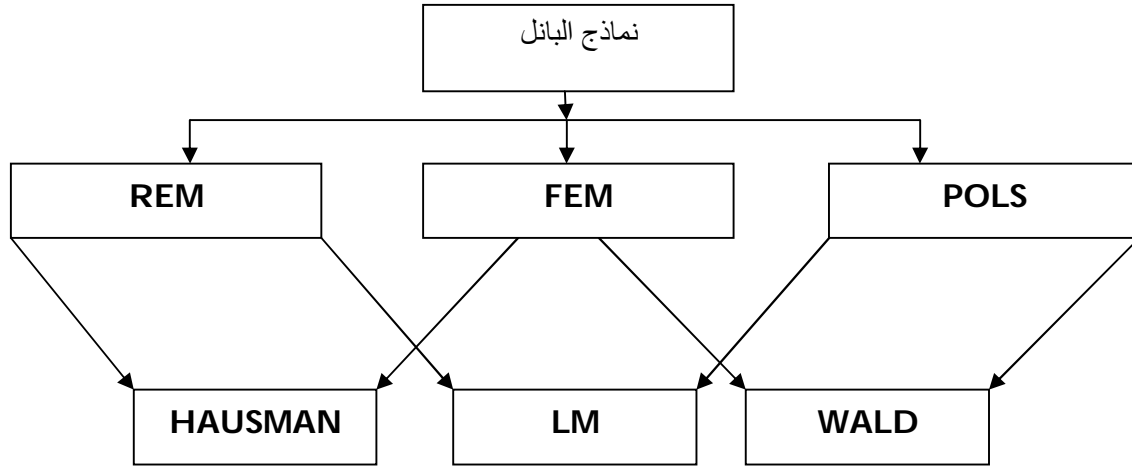
تتضمن عينة الدراسة 09 دول، وتمتد فترة الدراسة من 2001 إلى 2015، ويطلق على هذا النوع من البيانات بالسلاسل الزمنية المقطعية، حيث يعتمد هذا النوع من البيانات على بعدين، البعد الأول يشير بعد السلاسل الزمنية، والبعد الثاني يشير إلى البيانات المقطعية، و سيتم تقدير ثلاث نماذج، الأول يشير إلى نموذج الانحدار المجمع POLS<sup>i</sup>، الثاني يشير إلى نموذج الآثار الثابتة FEM<sup>ii</sup>، بينما يشير النموذج الثالث إلى نموذج الآثار العشوائية REM<sup>iii</sup>، وسيتم الاختيار ما بين نتائج النماذج بإجراء اختبارات إحصائية، الأول هو اختبار Wald (إحصاءة F) الذي نهدف من خلاله إلى الاختيار ما بين نموذج POLS ونموذج FEM، والاختبار الثاني هو اختبار LM الذي نهدف من خلاله إلى الاختيار ما بين نموذج POLS و نموذج REM، والثالث هو اختبار Hausman الذي يستعمل للاختيار ما بين نموذج FEM ونموذج REM، بعد ذلك يتم تشخيص الأخطاء العشوائية (البواقي) للنموذج المختار باعتماد مجموعة من الاختبارات الإحصائية والتي تهدف إلى الكشف عن وجود أو عدم وجود مشاكل الانحدار والمتمثلة في مشكل الارتباط الذاتي Autocorrelation، مشكل عدم ثبات التباين Heteroscedasticity، ومشكل عدم استقلالية البيانات المقطعية Cross-sectional dependence، وإذا تبين أن النموذج المختار يعاني من هذه

<sup>i</sup> pooled least squares

<sup>ii</sup> Fixed effect model

<sup>iii</sup> Random effect model

المشاكل سيتم إعادة تقدير النموذج المختار بطريقة PCSE<sup>1</sup> التي تأخذ في الاعتبار هذه المشاكل، والشكل التالي يوضح الاختبارات الإحصائية للاختيار ما بين نماذج البانل:  
الشكل رقم (01): الاختبارات الإحصائية



المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: العينة والمتغيرات:

وقع الاختيار على 09 دول من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط MENA التي توفرت فيها المشاهدات خلال فترة الدراسة والتي تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2015 ، وهذه الدول هي الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، المملكة السعودية، تركيا والإمارات، أما المتغيرات ومصدر جمع بياناتها هي موضحة بالجدول التالي:

الجدول (01) : متغيرات الدراسة

المصدر	المؤشر	المتغير
البنك العالمي	الناتج الداخلي الخام للفرد (بالأسعار الثابتة 2010)	PGDP
البنك العالمي	الصادرات للفرد (بالأسعار الثابتة 2010)	PEXP
البنك العالمي	إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفرد (بالأسعار الثابتة 2010) لقياس الاستثمار المحلي	PGCFC
البنك العالمي	النفقات النهائية لاستهلاك العام للحكومة للفرد لقياس الإنفاق الحكومي (بالأسعار الثابتة 2010).	PGFCE

<sup>1</sup> Panel corrected standard errors

البنك العالمي	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد	PFDI
البنك العالمي	إيرادات السياحة الدولية للفرد (بالأسعار الجارية)	PTRS
البنك العالمي	القوى العاملة	LAB
البنك العالمي	القروض الممنوحة من القطاع المالي كنسبة من الناتج المحلي لقياس التطور المالي	DVF

المصدر : من إعداد الباحثين

والملاحق رقم (01) يشير إلى الإحصاء الوصفي للمتغيرات المعتمدة في الدراسة ، حيث يشير إلى المتوسطات والانحرافات لكل الدول مجتمعة ، وكل دولة على حدا ، وبناء على الملاحق بلغ المتوسط الكلي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 12805.79 دولار ، وتحقق أعلى نصيب بالإمارات العربية المتحدة بمتوسط 46837.73 دولار ، و أدنى نصيب بمصر بمتوسط 2356.465 دولار ، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الصادرات بالدول محل الدراسة 7311.683 دولار ، حيث حققت الإمارات أعلى متوسط قدر بـ 34229.8 دولار ، وحققت مصر أدنى متوسط قدر بـ 452.567 دولار ، أما متوسط نصيب الفرد من الاستثمار المحلي فبلغ 2857.115 دولار ، وتحقق أعلى نصيب بالإمارات بمتوسط 9376.136 دولار وأدنى نصيب بمصر بـ 414.505 دولار ، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي 1869.616 دولار ، أعلى متوسط حققته الإمارات وبلغ 4471.424 دولار ، وأدنى متوسط حققته مصر وبلغ 285.365 دولار ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة 3162.327 دولار ، أعلى نصيب حققته لبنان بمتوسط 8100.049 دولار ، وأدنى نصيب حققته الجزائر بمتوسط 419.366 دولار ، بخصوص المتوسط الخاص بنصيب الفرد من العائدات السياحية بلغ 446.083 دولار ، حيث حققت لبنان أعلى نصيب بمتوسط 1395.568 دولار ، وحققت الجزائر أدنى نصيب بمتوسط 8.419 دولار ، أما نسبة التطور المالي (نسبة القروض الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) فبلغ متوسطها 71.94 ، حققت لبنان أعلى نسبة قدرت بـ 182.535 ، وحققت الجزائر أقل نسبة قدرت بـ 10.71 .

وبناء على ما جاء في الدراسات السابقة، فإن نموذج الدراسة سيكون من الشكل التالي:

$$PGDP = f(PEXP, PGCF, PGFCE, PFDI, PTRS, LAB, DVF)$$

وبافتراض أن العلاقة ما بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة هي على شكل كوب دوغلاس، سيتم إدخال اللوغاريتم

النبييري لحساب المرورنات ، وبالشكل التالي:

$$\ln PGDP = \alpha + \beta_1 \ln PEXP + \beta_2 \ln PGCF + \beta_3 \ln PGFCE + \beta_4 \ln FDI + \beta_5 \ln PTRS + \beta_6 \ln LAB + \beta_7 \ln DVF + \varepsilon_t \dots (01)$$

$$\ln PGDP_{it} = \alpha + \beta_1 \ln PEXP_{it} + \beta_2 \ln PGCF_{it} + \beta_3 \ln PGFCE_{it} + \beta_4 \ln FDI_{it} + \beta_5 \ln PTRS_{it} + \beta_6 \ln LAB_{it} + \beta_7 \ln DVF_{it} + \varepsilon_{it} \dots (02)$$

$$\ln PGDP_{it} = \alpha + \beta_1 \ln PEXP_{it} + \beta_2 \ln PGCF_{it} + \beta_3 \ln PGFCE_{it} + \beta_4 \ln FDI_{it} + \beta_5 \ln PTRS_{it} + \beta_6 \ln LAB_{it} + \beta_7 \ln DVF_{it} + \varepsilon_{it} \dots, \varepsilon_{it} = \mu_{it} + \nu_{it} \dots (03)$$

حيث تشير العلاقة (01) هي نموذج الانحدار المجمع، والعلاقة (02) إلى نموذج الآثار الثابتة، أما العلاقة (03) فتشير إلى نموذج الآثار العشوائية.

رابعاً: النتائج

إن نتائج التقديرات الخاصة بالعلاقة (01) ، والعلاقة (02)، والعلاقة (03) هي موضحة في الملحق (02)، الذي يشير إلى تقديرات كل من نموذج الانحدار المجمع POLS، نموذج الآثار الثابتة FEM، ونموذج الآثار العشوائية REM، بالإضافة إلى تقديرات PCSEs، كما يوضح هذا الجدول كذلك نتائج كل من اختبار Wald، اختبار LM، واختبار Hausman، ونتائج اختبار LM، واختبار Hausman هي موضحة بالتفصيل في الملحق (03) و الملحق (04) على التوالي، وبناءً على نتائج Wald فلا يمكن لنا قبول الفرض العدم الذي يشير إلى أن النموذج المناسب هو POLS ، وبالتالي سنقبل بالفرض البديل الذي يشير إلى أن النموذج المناسب هو FEM، ويتضح كذلك من نتائج اختبار LM أنه سترفض الفرض العدم الذي يشير إلى أن النموذج المناسب هو POLS ، وسنقبل الفرض البديل الذي يشير إلى أن النموذج المناسب هو نموذج REM، ويبقى لنا الاختبار ما بين نموذج FEM ونموذج REM، فبعد إجراء اختبار Hausman، تبين أن النموذج المناسب هو نموذج FEM، بعد ذلك تم تشخيص النموذج بإجراء اختبار Wooldridge لاختبار مشكل الارتباط الذاتي من الرتبة (1) AR، واختبار Modified Wald لاختبار مشكل عدم ثبات التباين، ثم اختبار B-P/LM لاختبار مشكل وجود التبعية المقطعية في البيانات (الارتباط التسلسلي)، ونتائج الاختبارات الثلاث هي مبينة في الملحق (05)، والملحق (06)، والملحق (07) على التوالي، حيث يشير الفرض العدم في اختبار Wooldridge إلى عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في الفرض البديل، بينما يشير الفرض العدم في اختبار Modified Wald إلى ثبات التباين مقابل عدم ثبات التباين في الفرض البديل، في حين يشير الفرض العدم في اختبار B-P/LM إلى عدم وجود ارتباط البواقي ما بين الوحدات مقابل ارتباطها في الفرض البديل، ومن النتائج يتضح أن النموذج يعاني من المشاكل الثلاث، بمعنى آخر، سيتم عدم قبول الفرض العدم في الاختبارات الثلاث، لذلك تم إعادة تقديره باستخدام طريقة PCSEs. والملحق رقم (02) يوضح نتائج التقدير. ويتضح من نتائج PCSEs أن كل معاملات المتغيرات إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، إلا معامل التطور المالي الذي تبين أنه معنوي إحصائياً عند 5%، كما يتضح كذلك من النتائج أن كل المتغيرات تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي إلا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتضح أنه يخلف أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة.

خامساً: مناقشة النتائج:

بناءً على نتائج تقديرات PCSEs تبين أن الإنفاق الحكومي له دور إيجابي وكبير في النمو الاقتصادي مقارنة بباقي المحددات بدول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط، حيث وحسب النتائج اتضح أن له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، فإذا ازداد الإنفاق الحكومي بـ 1% مع ثبات العوامل الأخرى، يزداد معه النمو الاقتصادي بـ 0.372%، تليه الصادرات التي اتضح أنها ثاني أهم محدد بالمنطقة، حيث أشارت النتائج إلى أن تأثير الصادرات

على النمو الاقتصادي بدول محل الدراسة إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، فإذا ارتفعت الصادرات بنسبة 1%، مع ثبات العوامل الأخرى، يزداد النمو الاقتصادي بنسبة 0.303%، وهذه النتائج تؤكد نتائج دراسة كل من **Karam et al.(2015)** و **Hozouri (2017)**. كما كشفت النتائج عن أهمية الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 1%، وأشارت إلى أنه إذا ارتفع الاستثمار المحلي بـ1%، مع ثبات العوامل الأخرى، يرتفع النمو الاقتصادي بـ0.247%، نفس التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي أظهره كل من القوى العاملة، السياحة والتطور المالي، فحسب تقديراتنا إذا ارتفعت القوى العاملة بـ1%، مع ثبات العوامل الأخرى، يرتفع الدخل الحقيقي للفرد بـ0.0609%، أما إذا ارتفعت السياحة الدولية بـ1%، مع ثبات العوامل الأخرى، يرتفع النمو الاقتصادي بـ0.0441%، وأهمية السياحة في النمو الاقتصادي بالمنطقة استنتجها كل من **Al-Mulali et al.(2013)** و **Tang et al.(2014)**، عكس نتائج كل من **Orturk et al.(2009)**، **Katircioglu(2009)** و **Bouzahzah et al.(2013)**. بخصوص التطور المالي، اتضح أنه إذا ارتفع بـ1%، مع ثبات العوامل الأخرى، يرتفع النمو الاقتصادي بـ0.0103%، لكن وبناء على نتائج دراسة كل من **Ghali(1999)**، **Abu-Bader et al.(2008)**، **Omri et al.(2015)**، يتضح أن تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى بالمنطقة، حيث يتضح أن بعض الدول من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط تستفيد إيجابيا من قطاعها المالي، والأخرى لا تستفيد منه، وهذا راجع إلى التباين ما بين الدول في مدى تطور هذا القطاع، بالإضافة إلى اختلاف درجة اعتماد دول المنطقة على القطاع المالي بما فيه الأسواق المالية في تحفيز واستدامة نموها الاقتصادي، لأن حجم التأثير المقدر بهذه الدراسة يتضح أنه ضعيف (0.0103%) . واعتمادا على تقديراتنا، يتضح من النتائج أن النمو الاقتصادي بالمنطقة لا يستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، عكس نتائج دراسة كل من **Abdouli et al.(2016)** و **Roy et al(2016)** حيث كشفت النتائج عن التأثير السلبي والمعنوي لهذا المتغير على النمو الاقتصادي، فإذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ1%، مع ثبات العوامل الأخرى، ينخفض النمو الاقتصادي بـ0.046%، لكن وبالرغم من هذا التأثير السلبي المباشر، قد يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي بشكل غير المباشر على اقتصاديات دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، من خلال تأثيره على مستوى الصادرات أو من خلال تأثيره على مخزون رأس المال البشري اللذان تبين بناء على العديد من الدراسات النظرية والتجريبية أن لهم دور فعال في استدامة النمو الاقتصادي، كما يمكن إرجاع عدم استفادة دول المنطقة من هذا النوع من الاستثمار إلى ضعف الإطار المؤسسي بالمنطقة كما أظهر **Gammoudi et al.(2016)** بدراسته.

سادسا: الخاتمة وأهم النتائج

انطلاقا من فكرة أهمية النمو الاقتصادي في التنمية المستدامة، جاءت هذه الدراسة للتعرف عن مصادر النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، باستخدام أحد منهجيات القياس الاقتصادي وهي تحليل الانحدار على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، فبعد تقدير نماذج البانل المتمثلة في كل من الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة،

ونموذج الآثار العشوائية، ثم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية للاختيار ما بين النماذج الثلاث، وأشارت نتائج الاختبارات الإحصائية إلى ضرورة اختيار نتائج نموذج الآثار الثابتة حيث خضعت بواقى هذا النموذج إلى اختبارات التشخيص والمتمثلة في اختبار الارتباط، عدم ثبات التباين، واختبار الارتباط التسلسلي ، وتبين من نتائج هذه الاختبارات الإحصائية أن النموذج يعاني من هذه المشاكل، بعد ذلك تم إعادة تقدير النموذج باعتماد على تقديرات PCSEs، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كالتالي:

1. كل معاملات المتغيرات معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 1% ، إلا معامل التطور المالي الذي تبين أنه معنوي إحصائياً عند 5% .

2. من أهم العوامل التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي الإنفاق الحكومي والصادرات، وهذه النتيجة تؤكد توقعاتنا بخصوص أهمية هذين المحددين في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لأن معظم هذه الدول تتميز بالموارد الطبيعية .

3. يساهم الاستثمار المحلي، القوى العاملة، السياحة والتطور المالي إيجابياً في تحفيز النمو الاقتصادي بالمنطقة محل الدراسة، ونتيجة أهمية القطاع السياحي في النمو الاقتصادي خاصة بدول الشرق الأوسط تتوافق مع فرضيتنا ، حيث أن أكثر الدول زيارة من طرف الأجانب بمنطقة الشرق الأوسط هي لبنان، تركيا، السعودية، مصر والإمارات.

4. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة لا جدوى منها، لأن نتائج دراستنا أشارت إلى التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا ما يؤكد توقعاتنا بخصوص إشكالية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.

وبناء على هذه النتائج، يمكن تقديم جملة من التوصيات، نذكر منها:

1. رفع العوائق أمام التجارة الخارجية ، و محاولة إيجاد أسواق جديدة لتسويق منتجات هذه الدول بالشكل الذي يزيد من حجم صادراتها وبالتالي نموها الاقتصادي.

2. تكثيف الجهود في تطوير القطاع المالي من خلال تحسين خدمات القطاع المصرفي وتوسيع دور الأسواق المالية في تمويل الاستثمارات بهذه الدول.

3. تحسين مناخ الاستثمار بهذه الدول بما يساعد المستثمر الأجنبي المباشر في ممارسة عمله الاستثماري بالشكل الذي يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، ومحاولة استقطاب تلك الاستثمارات التي تستهدف التجارة الخارجية و تشجع الصادرات، وإيجاد سبل الاستفادة المباشرة وغير المباشرة من هذا النوع من الاستثمار الدولي.

4. العمل على تعزيز القطاع السياحي من خلال تقديم خدمات سياحية حديثة تهدف إلى استقطاب المزيد من السائحين للرفع من الناتج الداخلي الخام الخاص بالقطاع السياحي وذلك في إطار التنوع الاقتصادي.

د.جلولي نسيمه، د.عبدلي لطيفة، -محددات النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- (دراسة تجريبية خلال الفترة 2001-2015) -

5. تكوين اليد العاملة عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري الذي له دور فعال في تعلم تكنولوجيات الإنتاج الجديدة، خاصة تلك المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر أو تلك التي تهدف إلى المحافظة على البيئة، وكل ذلك بهدف تحسين الإنتاجية، من خلال اكتساب المعارف الإنتاجية، الإدارية والتسويقية.

الملاحق:

الملحق رقم (01) : وصف المتغيرات

Variable	Mean	Std. Dev.	Min	Max	Obse
PGDP overall	12805.79	13969.81	1982.112	60434.67	N = 135
between		14311.65	2356.465	46837.73	n = 9
within		3425.148	1017.206	26402.73	T = 15
PEXP overall	7311.683	10438.24	226.213	40322.44	N = 135
between		10923.94	452.567	34229.8	n = 9
within		1446.406	319.6413	13404.32	T = 15
PGCFC overall	2857.115	2798.84	306.2211	11974.63	N = 135
between		2833.6	414.508	9376.136	n = 9
within		801.9334	580.9364	5455.607	T = 15
PGFCE overall	1869.616	1644.996	266.2087	5915.121	N = 135
between		1679.972	285.3655	4471.424	n = 9
within		422.5806	543.288	3313.313	T = 15
PFDI overall	3162.327	3127.788	142.1865	11902.46	N = 135
between		2732.692	419.366	8100.049	n = 9
within		1759.446	-2948.948	8	T = 15
PTRS overall	446.083	455.5843	3.165343	1850.528	N = 132
between		434.7759	8.419142	1395.568	n = 9
within		190.7352	-700.3677	1099.68	T = 14.67
LAB overall	1.01e+07	9165187	801628	3.10e+07	N = 135
between		9518770	1308859	2.62e+07	n = 9
within		1691172	4679105	1.50e+07	T = 15
DVF overall	71.94045	52.30785	-12.69827	206.1281	N = 135
between		52.60232	10.71037	182.5359	n = 9
within		16.06852	36.23566	110.4202	T = 15

الملحق رقم (02): نتائج التقدير

VARIABLES	(POLS) lnPGDP	(FEM) lnPGDP	(REM) lnPGDP	(PCSEs) lnPGDP
lnPEXP	0.308*** (0.0438)	0.216*** (0.0314)	0.254*** (0.0326)	0.303*** (0.0391)
lnPGCFC	0.397*** (0.0636)	0.229*** (0.0401)	0.300*** (0.0455)	0.247*** (0.0410)
lnPGFCE	0.261*** (0.0633)	0.296*** (0.0493)	0.275*** (0.0529)	0.372*** (0.0425)
lnPFDI	-0.115***	0.0406**	-0.0262	-0.0460***

د.جلولي نسيمه، د.عبدلي لطيفة، -محددات النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- (دراسة تجريبية خلال الفترة 2001-2015)

	(0.0298)	(0.0190)	(0.0201)	(0.0162)
lnPTRS	0.0980***	0.0207	-0.00568	0.0441***
	(0.0242)	(0.0210)	(0.0222)	(0.00981)
lnLAB	0.0771***	-0.360***	-0.170***	0.0609***
	(0.0182)	(0.0399)	(0.0322)	(0.0178)
lnDVF	0.0217*	0.00623	0.000349	0.0103**
	(0.0125)	(0.00489)	(0.00570)	(0.00519)
Constant	0.706*	8.575***	5.588***	1.163***
	(0.375)	(0.666)	(0.590)	(0.320)
Observations	132	132	132	132
R-squared	0.973	0.816		0.996
Number of ID		9	9	9
	LM TEST	WALD TEST:	HAUSMAN	AR(1)
	chibar2(01) =	F(8, 116) =	TEST	Wald
	350.75***	121.12***	chi2(7) =	chi2(7)=
			47.72***	3192.88***

Standard errors in parentheses  
\*\*\* p<0.01, \*\* p<0.05, \* p<0.1

### الملحق (03): اختبار LM

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\ln\text{PGDP}[\text{ID},t] = Xb + u[\text{ID}] + e[\text{ID},t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
lnPGDP	.948711	.974018
e	.0031431	.0560637
u	.0187458	.1369152
Test: Var(u) = 0		
	chibar2(01) =	350.75
	Prob > chibar2 =	0.0000

### الملحق رقم (04): اختبار Hausman

	(b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
lnPEXP	.2157417	.2542894	-.0385477	.
lnPGCFC	.2293783	.300332	-.0709537	.
lnPGFCE	.2956065	.2749372	.0206693	.
lnPFDI	.0406249	-.0261866	.0668115	.
lnPTRS	.0206833	-.0056789	.0263622	.
lnLAB	-.3596903	-.1696766	-.1900137	.0236627
lnDVF	.0062302	.0003492	.005881	.

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg  
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg  
Test: Ho: difference in coefficients not systematic  
chi2(7) = (b-B)'[(V\_b-V\_B)^(-1)](b-B)  
= 47.72  
Prob>chi2 = 0.0000



### الملحق (05): اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F( 1,      8) =    111.166
Prob > F =    0.0000
```

### الملحق (06): اختبار عدم ثبات التباين

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity in fixed effect regression
model
H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i
chi2 (9) =    143.57 Prob>chi2 =    0.0000
```

### الملحق (07): عدم استقلالية البيانات المقطعية

```
Correlation matrix of residuals:
      e1      e2      e3      e4      e5      e6      e7      e8      e9
e1    1.0000
e2    0.1270  1.0000
e3    0.2570  0.6449  1.0000
e4    0.0765  0.2733  0.8525  1.0000
e5   -0.0588  0.9517  0.5652  0.1925  1.0000
e6   -0.6156  0.0208 -0.3351 -0.3306  0.1144  1.0000
e7   -0.3598  0.6261 -0.0225 -0.2458  0.6674  0.2459  1.0000
e8    0.1493  0.8598  0.5743  0.2483  0.8704 -0.1575  0.6069  1.0000
e9   -0.0267 -0.7163 -0.8751 -0.6068 -0.6734  0.1188 -0.1785 -0.5508  1.0000
Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(36) = 117.362, Pr = 0.0000
Based on 12 complete observations over panel units
```

### الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> Kuznets, S. (1955). Economic growth and income inequality. *The American economic review*, 45(1), 1-28
- <sup>2</sup> Grossman, G. M., & Krueger, A. B. (1991). Environmental impacts of a North American free trade agreement (No. w3914). National Bureau of Economic Research
- <sup>3</sup> Levine, R. (1997). Financial development and economic growth: views and agenda. *Journal of economic literature*, 35(2), 688-726
- <sup>4</sup> Hassan, M. K., Sanchez, B., & Yu, J. S. (2011). Financial development and economic growth: New evidence from panel data. *The Quarterly Review of economics and finance*, 51(1), 88-104
- <sup>5</sup> Menyah, K., Nazlioglu, S., & Wolde-Rufael, Y. (2014). Financial development, trade openness and economic growth in African countries: New insights from a panel causality approach. *Economic Modelling*, 37, 386-394
- <sup>6</sup> Durusu-Ciftci, D., Ispir, M. S., & Yetkiner, H. (2017). Financial development and economic growth: Some theory and more evidence. *Journal of Policy Modeling*, 39(2), 290-306
- <sup>7</sup> Ghali, K. H. (1999). Financial development and economic growth: the Tunisian experience. *Review of Development Economics*, 3(3), 310-322
- <sup>8</sup> Abu-Bader, S., & Abu-Qarn, A. S. (2008). Financial development and economic growth: empirical evidence from six MENA countries. *Review of Development Economics*, 12(4), 803-817
- <sup>9</sup> Kar, M., Nazlıoğlu, Ş., & Ağır, H. (2011). Financial development and economic growth nexus in the MENA countries: Bootstrap panel granger causality analysis. *Economic modelling*, 28(1), 685-693
- <sup>10</sup> Sassi, S., & Goaid, M. (2013). Financial development, ICT diffusion and economic growth: Lessons from MENA region. *Telecommunications Policy*, 37(4), 252-261

- <sup>11</sup> Jedidia, K. B., Boujelbène, T., & Helali, K. (2014). Financial development and economic growth: New evidence from Tunisia. *Journal of Policy Modeling*, 36(5), 883-898.
- <sup>12</sup> Samargandi, N., Fidrmuc, J., & Ghosh, S. (2014). Financial development and economic growth in an oil-rich economy: The case of Saudi Arabia. *Economic Modelling*, 43, 267-278
- <sup>13</sup> Omri, A., Daly, S., Rault, C., & Chaibi, A. (2015). Financial development, environmental quality, trade and economic growth: What causes what in MENA countries. *Energy Economics*, 48, 242-252
- <sup>14</sup> Kenza, M., & Eddine, G. N. S. (2016). The Effect of the Financial Sector development on Growth: The case of the MENA Countries. *Arab Economic and Business Journal*, 11(1), 72-85
- <sup>15</sup> Boukhatem, J., & Moussa, F. B. (2017). The effect of Islamic banks on GDP growth: Some evidence from selected MENA countries. *Borsa Istanbul Review*
- <sup>16</sup> Balaguer, J., & Cantavella-Jorda, M. (2002). Tourism as a long-run economic growth factor: the Spanish case. *Applied economics*, 34(7), 877-884
- <sup>17</sup> Lee, C. G. (2012). Tourism, trade, and income: Evidence from Singapore. *Anatolia*, 23(3), 348-358
- <sup>18</sup> Jalil, A., Mahmood, T., & Idrees, M. (2013). Tourism-growth nexus in Pakistan: Evidence from ARDL bounds tests. *Economic Modelling*, 35, 185-191
- <sup>19</sup> Tang, C. F., & Tan, E. C. (2015). Does tourism effectively stimulate Malaysia's economic growth?. *Tourism Management*, 46, 158-163
- <sup>20</sup> Ozturk, I., & Acaravci, A. (2009). On the causality between tourism growth and economic growth: empirical evidence from Turkey. *Transylvanian Review of Administrative Sciences*, 5(25), 73-81
- <sup>21</sup> Katircioglu, S. T. (2009). Revisiting the tourism-led-growth hypothesis for Turkey using the bounds test and Johansen approach for cointegration. *Tourism Management*, 30(1), 17-20
- <sup>22</sup> Bouzahzah, M., & El Menyari, Y. (2013). International tourism and economic growth: the case of Morocco and Tunisia. *The Journal of North African Studies*, 18(4), 592-607
- <sup>23</sup> Al-mulali, U., Fereidouni, H. G., Lee, J. Y., & Mohammed, A. H. (2014). Estimating the tourism-led growth hypothesis: A case study of the Middle East countries. *Anatolia*, 25(2), 290-298
- <sup>24</sup> Tang, C. F., & Abosedra, S. (2014). The impacts of tourism, energy consumption and political instability on economic growth in the MENA countries. *Energy Policy*, 68, 458-464
- <sup>25</sup> Fosu, A. K. (1990). Exports and economic growth: the African case. *World Development*, 18(6), 831-835
- <sup>26</sup> Awokuse, T. O. (2005). Exports, economic growth and causality in Korea. *Applied Economics Letters*, 12(11), 693-696
- <sup>27</sup> Awokuse, T. O. (2007). Causality between exports, imports, and economic growth: Evidence from transition economies. *Economics Letters*, 94(3), 389-395
- <sup>28</sup> Pistori, B., & Rinaldi, A. (2012). Exports, imports and growth: New evidence on Italy: 1863-2004. *Explorations in economic history*, 49(2), 241-254
- <sup>29</sup> Shahbaz, M., Azim, P., & Ahmad, K. (2011). Exports-led growth hypothesis in Pakistan: further evidence. *Asian Economic and Financial Review*, 1(3), 182
- <sup>30</sup> Hye, Q. M. A., Wizarat, S., & Lau, W. Y. (2013). Trade-led growth hypothesis: An empirical analysis of South Asian countries. *Economic Modelling*, 35, 654-660
- <sup>31</sup> Dritsaki, C., & Stiakakis, E. (2014). Foreign direct investments, exports, and economic growth in Croatia: A time series analysis. *Procedia Economics and Finance*, 14, 181-190
- <sup>32</sup> Were, M. (2015). Differential effects of trade on economic growth and investment: A cross-country empirical investigation. *Journal of African Trade*, 2(1), 71-85
- <sup>33</sup> Zahanogo, P. (2017). Trade and economic growth in developing countries: Evidence from sub-Saharan Africa. *Journal of African Trade*

- <sup>34</sup> Ee, C. Y. (2016). Export-led growth hypothesis: empirical evidence from selected sub-saharan African countries. *Procedia Economics and Finance*, 35, 232-240
- <sup>35</sup> Husein, J. (2010). Export-Led Growth Hypothesis in the MENA Region: A Multivariate Cointegration, Causality and Stability Analysis. *Applied Econometrics and International Development*, 10(2), 161-174
- <sup>36</sup> Karam, F., & Zaki, C. (2015). Trade volume and economic growth in the MENA region: Goods or services?. *Economic Modelling*, 45, 22-37
- <sup>37</sup> Hozouri, N. (2016). The Effect of Trade Liberalization On Economic Growth: Selected MENA Countries. *International Journal of Economics and Finance*, 9(1), 88
- <sup>38</sup> Anwar, S., & Sun, S. (2011). Financial development, foreign investment and economic growth in Malaysia. *Journal of Asian Economics*, 22(4), 335-342
- <sup>39</sup> Saqib, D., Masnoon, M., & Rafique, N. (2013). Impact of foreign direct investment on economic growth of Pakistan, *Advances in Management & Applied Economics*, vol.3, no.1, 2013, 35-45
- <sup>40</sup> Dritsaki, C., & Stiakakis, E. (2014). Foreign direct investments, exports, and economic growth in Croatia: A time series analysis. *Procedia Economics and Finance*, 14, 181-190
- <sup>41</sup> Gui-Diby, S. L. (2014). Impact of foreign direct investments on economic growth in Africa: Evidence from three decades of panel data analyses. *Research in economics*, 68(3), 248-256
- <sup>42</sup> Szkorupová, Z. (2014). A causal relationship between foreign direct investment, economic growth and export for Slovakia. *Procedia economics and finance*, 15, 123-128
- <sup>43</sup> Belloumi, M. (2014). The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model. *Economic Systems*, 38(2), 269-287
- <sup>44</sup> Abdouli, M., & Hammami, S. (2017). Investigating the causality links between environmental quality, foreign direct investment and economic growth in MENA countries. *International Business Review*, 26(2), 264-278
- <sup>45</sup> Roy, S., & Roy, S. (2016). Foreign Direct Investment, Institution and Economic Growth: Evidence from MENA Region. *Journal of Economics*, 4(1), 39-49
- <sup>46</sup> Gammoudi, M., Cherif, M., & Asongu, S. A. (2016). FDI and Growth in the MENA countries: Are the GCC countries Different?